1985.115_0002_fr
١٣٠١٠١٥

اضاف:« اما القضية الثالثة فهي تتجلى في قضية الحريات، حيث كان التوافق في ما بيني وبين الاخ قليلات واحدا في ضرورة صيانة حق الانسان بحريته الجسدية وحرية معتقده حتى لا تترك وتمارس باسم القانون عمليات اضطهاد لقسم من المواطنين في الشطر الغربي من العاصمة ».

وختم النائب الخطيب فقال: « وكان لقائي مع الاخ قليلات مثمرا، وانصب في النهاية على ضرورة استكمال اللقاءات مع مستويات اخرى من الرموز الوطنية من اجل تعزيز العمل الوطني ووضع صيغ ملائمة ترتقي بالعمل النضالي الى مستوى مجابهة التحديات الخطيرة».

وردا على سؤال حول لقائه رئيس الحكومة ، قال الخطيب: « طالبت رئيس الحكومة بتحديد موقف حازم وحاسم من الجهات الرسمية التي اعتقلت بدون الالتزام بالاجراءات القانونية الصحيحة كما اشرت الى اهمية التحسب لخطورة ما يجري على الساحة من ظاهرة جديدة، الا وهي اعتقال النساء. وكان هذا اللقاء الاول باسم لجنة المحامين. ونحن نقول بكل علانية لرئيس الحكومة ولوزير العدل ولوزير الدفاع، بصفتهم مسؤولين ومحامين، ان يقفوا امام مسؤولياتهم، وان يطبقوا القانون افقيا وعموديا فلتشكل لجنة تحقيق قضائية عليا، وانني ساسعى على المستوى البرلماني ايضا من اجل ضمان صيانة الحريات العامة لقد ضج العالم كله بقضية المعتلقين والمخطوفين ولم نر او نسمع صوتا يرتفع لدى الحكومة تجاه هذه القضية».